

استدامة السياسة المالية

<p>أحمد عثمان بن عمر مركز البحث العلمي، مؤسسة الجمارك ليبيا</p>	<p>أبوبكر خليقة دلعب جامعة عمر المختار البيضاء ليبيا</p>	<p>عادل عبد الله الكيلاني جامعة عمر المختار البيضاء ليبيا</p>
--	---	--

مؤخراً، أصبحت أزمة الديون العامة تجتاح العالم وتحتل أبرز العناوين الإخبارية لوسائل الإعلام بسبب الارتفاع الحاد في مستويات الديون السيادية لبعض الاقتصاديات الشهيرة، ونتيجة لذلك أصبحت هذه الدول في مواجهة خطر عدم الإيفاء بالتزاماتها المالية الأمر الذي يهدد استقرارها المالي والاقتصادي. على سبيل المثال، في منتصف عام ٢٠١٠ وصل التصنيف الائتماني لليونان إلى أدنى مستوياته وبالتالي إمكانية تعثرها في سداد التزاماتها المالية وإعلان حالة الإفلاس بسبب العجز المفرط في ميزانيتها. هذه العدوة انتقلت إلى عدة بلدان أخرى كاسبانيا والبرتغال وغيرها مما يعني أن شبح الإعسار والإفلاس يمكن أن يطال معظم دول أوروبا. من هنا كانت ردة فعل أولية لهذه الدول، ومن غير أخذ أي اعتبار لعواقب عدم الاستدامة المالية لها، قامت هذه الدول بزيادة إنفاقها العام من خلال تنفيذ مجموعة حزم مالية كنوع من سياسات التحفيز الاقتصادي التي تهدف إلى تنشيط الاقتصادات المحلية من خلال تعزيز الأنشطة الاقتصادية بها، هذه الحزم المالية بدورها أدت في نهاية المطاف إلى ارتفاع مستوى ديونها وبالتالي تهديد استدامة سياستها المالية.

إن السياسة المالية في تعريفها هي عبارة عن عملية تقوم بها الحكومة لغرض تخطيط حجم إيراداتها ونفقاتها العامة وإدارة ديونها من خلال إمكانياتها المتاحة. كما أنها عملية استخدام النفقات العامة والضرائب العامة من أجل تنظيم النشاط الاقتصادي للبلد. أما عملية الميزانية كتعريف بسيط لها هي الأداة الرئيسية لتنفيذ السياسة المالية. وكما هو معروف فإن لكل دولة أهداف اقتصادية مسؤولة عن تحقيقها كالحد من ارتفاع معدلات البطالة وتخفيض معدلات التضخم وتنظيم دورات الأعمال وغيرها من الأهداف العامة وعليه فإن تحقيق هذه الأهداف يحتاج إلى تعاون مشترك بين السلطات المالية والنقدية من خلال استخدام مزيج مشترك من السياسات المالية والنقدية على حد سواء. عليه فإن التعريف الشامل للسياسة المالية هو عبارة عن استخدام الإيرادات والنفقات العامة بالقدر الذي يضمن التأثير على النشاط الاقتصادي. أما من حيث أدوات السياسة المالية فإن الضرائب والإنفاق العام هما من الأدوات التي تستخدم في العادة من أجل تحقيق هذه الأهداف. فمن خلال الضرائب، تقوم الحكومة بتحويل الأصول من المواطنين إلى الحكومة في حين أنه من خلال الإنفاق العام فإن الحكومة تقوم بتحويل الأصول منها إلى كافة أفراد المجتمع. عليه فإن السيادة المالية تلعب دوراً مهماً في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والمالي للدولة

كما أنها تعمل على تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي والتي بدورها تنعكس في النهاية على المستوى المعيشي للمجتمع.

وفقاً للنظرية الكنزوية، فإن الحكومة قادرة على التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال زيادة أو تخفيض معدلات الضرائب والإنفاق العام، هذا التأثير يمكن أن يخفض معدل التضخم ويرفع معدلات التوظيف ويحافظ على القوة الشرائية للعملة المحلية. إن تحليل كنز هذا قد وضع القاعدة الأساسية لعلم الاقتصاد الكلي والذي يركز على استخدام أدوات السياسة المالية كالإنفاق والضرائب من قبل الحكومة في عملية إدارة الطلب المحلي وبالتالي ضمان التوظيف الشامل في الاقتصاد. فالحكومة تقترض الأموال من أجل إنفاقها على الأنشطة العامة، هذا الإنفاق يمكن أن يكون ممول بالعجز والذي بدوره يمكن أن يخلق وظائف ويرفع من القوة الشرائية. كنز يؤكد على الدور المهم للحكومة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دون اللجوء إلى الرقابة الفعلية. في الحقيقة لقد قدم كينز مبررات قوية لتدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية.

من ناحية أخرى، فإن استدامة السياسة المالية هي موضوع متكررة بسبب علاقتها بالسياسة المالية المتبعة والمعتمدة في الاقتصاد والتي في بعض الحالات قد تؤدي الإفراط في حجم الديون من خلال ارتفاع معدل العجز في الميزانية، لذا فإن بعض الدول في حاجة ماسة إلى وضع ضوابط في سياستها المالية. حقيقةً، إن تأثير العجز المستمر في الميزانية والذي يؤدي إلى ارتفاع حجم الديون العامة على المتغيرات الاقتصادية الكلية مازال محور نقاش وجدال بين الاقتصاديين خصوصاً تأثيره على الاستثمار والاستهلاك. في هذا السياق هناك عدة وجهات نظر مختلفة بين الاقتصاديين حول تأثير زيادة الإنفاق العام على الاستثمار والاستهلاك. فالمدرسة النيو كلاسيكية تفترض أن الأسواق التنافسية يمكنها تحقيق التوظيف الكامل للموارد دون اللجوء إلى تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي. فهي تعتقد أن الأفراد يخططون لاستهلاكهم لكامل دورة حياتهم من خلال تحويل عبء الضرائب إلى الأجيال القادمة وأن عجز الميزانية يرفع معدل الاستهلاك الحالي وهذا الأخير يؤدي إلى تخفيض معدل الادخار وارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض الاستثمار والتي بدورها سوف ترجع بالاقتصاد إلى التوازن مرة أخرى في سوق المال. لذلك فإن العجز يمكن أن يزاحم الاستثمار الخاص في حين أن النظرية الكنزوية تعتبر أن تأثير المزاخمة المشار إليها هو نتيجة لتأثيرات التوسعية لعجز الميزانية، فهي تفترض أن وجود البطالة في الاقتصاد نتيجة انخفاض حساسية الاستثمار لأسعار الفائدة، لذلك فإن السياسة المالية التوسعية قد تؤدي إلى زيادة قليلة أو معدومة في أسعار الفائدة.

يرتبط مفهوم استدامة السياسة المالية مع مسألة ما إذا كانت الحكومة قادرة على الحفاظ على الإنفاق وتحصيل الضرائب ووضع استراتيجية الإقراض أو أنها سوف تضطر إلى تغيير سياستها بما يتلائم مع قيد ميزانيتها في المدى الطويل. فهي تساهم في استقرار البيئة الاقتصادية الكلية التي تشجع وتدعم الانضباط المالي والنمو الاقتصادي

المستدام كما أنها تجنب الاقتصاد استخدام السياسات المالية الخاطئة والتي قد تؤدي إلى مستويات لا يمكن معها تحمل الديون المتكبدة، عليه فإن كانت السياسة المالية غير مستدامة وجب على الحكومة تغييرها من أجل ضمان توازن اقتصادي مستقبلي بما يتناسب مع قيود الميزانية الحكومية، فالاستدامة لا تعني أن على الميزانية أن تكون متوازنة طوال الزمن. نظرياً، أي حجم لعجز الميزانية من شأنه أن يكون وشيكاً إذا كانت الحكومة قادرة على زيادة خصومها بدون حدود. بالتالي فمن الجدير بالذكر أن فرضية استمرار السياسة المالية مرتبطة مع ظروف المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي لا تتأثر بالاختيار بين اصدار الديون أو زيادة الضرائب.

فنياً، السياسة المالية يجب أن تضمن أن قيمة الديون الحالية تساوي الصفر، وهذا يعني أن القيمة الحالية للديون يجب أن تطابق قيمة الفائض الأولي في المستقبل. لذلك أصبح للديون دور مهم ومحور قام للنمو الاقتصادي خصوصاً عندما يواجه صناعات القرار زيادات في الاختلالات المالية.

أما من ناحية النظرية الاقتصادية فإن السياسة المالية تعتبر محفز للنمو الاقتصادي ويمكن قبول مستويات معتدلة من الديون العامة في إشارة إلى نموذج كينز. ومع ذلك فإن مستويات الديون العالية يمكن أن تخفف هذه التأثيرات الإيجابية المحتملة للديون من خلال زيادة الضرائب في المستقبل وبالتالي من المتوقع أن ينخفض الاستثمار والاستهلاك مما يؤدي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي والتوظيف. وعليه، فإن هذه الدراسة تسلط الضوء على مفهوم وتعريف استدامة السياسة المالية وكيفية التعامل مع النسب العالية للديون العامة. فهي تتعامل مع الخلفية التاريخية لموضوع استدامة السياسة المالية.

الدراسات النظرية

مقدمة الاستدامة المالية

من خلال استعراض موجز لموضوع استدامة السياسة المالية وعلاقتها بالديون الحكومية نجد أنها مؤسسة على نظرة معاصرة وتقوم على نقطتين. وفقاً لبرغر في عام ٢٠٠٣، السياسة المالية تستند على ثلاث فترات زمنية. الفترة الأولى هي وجهة نظر المؤيدين القدماء لكينز أما الثانية فهي وجهة النظر الكينزية المتطورة خلال فترة الثلاثينيات والأربعينيات في حين أن الأخيرة فهي النظرية الحديثة.

في عام ١٧٧٦ ذكر سميث أنه يجب على الحكومة أن تركز على الضرائب بدلاً من الديون المتكبدة لأن لهذا تأثيرات على الأجيال القادمة. في حين أن ريكاردو في عام ١٨١٧ يعتبر أن تسديد مدفوعات الدين والفائدة لا تمثل عبء ولا تؤثر على الدخل القومي كما أنها تقلل تراكم رأس المال في ظل تكبد الديون بينما توماس مالتوس لا يمانع من وجود الدين العام. في الحقيقة أصبحت نظرية الاستدامة المالية التي اقترحها جون كينز أكثر وضوحاً من

حيث الأداء خلال الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، كما أنها ساعدت على استبدال الآراء المحافظة الكلاسيكية مع الموافقة على استخدام الدين العام.

أما من حيث الجانب التحليلي لعامل الاستدامة من حيث أداء الدين العام، فإن هناك وجهتي نظر في هذا الشأن. فالأولى كانت من عمل هانسن عام ١٩٤٧ فهو من وضع إطار تحليل أثر الدين العام على الدخل القومي. حيث اقترح أن يتم التحليل من خلال حساب نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهذه الطريقة مازالت تستخدم في وقتنا هذا في تقييم الاستدامة للسياسة المالية في حين أن وجهة النظر الثانية والتي تنسب إلى دומר ١٩٤٤ حيث اقترح فيها إدخال النماذج الرياضية في تقييم السياسة المالية والتي كان لها الأثر الإيجابي في معرفة تأثير اليون والضرائب على الدخل القومي. أما خلال فترة الثلاثينيات والأربعينيات فكان هناك شح في نقاش الاستدامة المالية من حيث كانت فترة ازدهار في معدل النمو الاقتصادي. غير أنه حدث تغيير جذري في ارتفاع نسبة الديون الحكومية إلى نسبة الناتج المحلي الاجمالي في جميع دول العالم خلال فترة الثمانينات وعزي هذا الارتفاع المفاجئ في معدلات النمو الاقتصادي إلى أزمة النفط سنة ١٩٧٣.

خلال فترة الثمانينات والتسعينيات طفت ظاهرة الاستدامة المالية على السطح مرة أخرى بعد زيادة حجم الديون الحكومية في أغلب دول العالم. وفي هذا الصدد فإن تقييم السياسة المالية كان أمراً مهماً خصوصاً في الاقتصاديات النامية. حيث إن هذه الدول أرادت الاندماج داخل الاتحاد الأوروبي حيث أن هذا الأخير قد وضع معايير وقيود صارمة من حيث حجم الديون والعجز كشرط للانضمام للاتحاد الأوروبي.

مفاهيم الاستدامة المالية

ظاهرة الاستدامة المالية قد عدلت عبر الزمن وقد أنتجت عدة مفاهيم جديدة، وعند التعامل معها يجب الفصل بينها. أولاً، إن الاستدامة المالية تستخدم للإشارة للجمهور وكذلك السياسات المالية للحكومة. ثانياً، هذا الظاهرة تشير إلى مفهومين مشتركين للسياسة المالية في النظرية الحديثة. المفهوم الأول يشير إلى ميزة الملاءة المالية والتي تعبر عن قدرة الحكومة على سداد ديونها، أما الثاني فيتناول السياسة المالية للحكومة وقدرتها على استراتيجياتها المالية الحالية وأن تكون في وضع يجعلها قادرة على سداد التزاماتها المستحقة.

إن تعريف السياسة المالية يمكن أن يكون بشكل أوضح من خلال استعراض تعريفات أخرى ومن مصادر أخرى. فهناك تعريف يمكن من خلاله ربط الاقتصاد مع عوامل الاستدامة من خلال اقتراح مستوى مستدام للديون العامة من حيث أن الاقتصاد يبقى مستقر في ظل غياب الصدمات الخارجية غير المتوقعة. ومع ذلك فإن التعريفات الأخرى تقدم آراء أكثر إيفادة للاستدامة المالية الحالية، كما أنها تشير إلى مسألة ما إذا كانت الحكومة ستكون قادرة على الاستمرار في سياساتها الحالية وكذلك المحافظة على ملاءتها المالية والاقتصادية. وبغض النظر عن ذلك فإن الاستدامة المالية لها قيود والتي تمنعها من الاستمرار في الاقتراض من أجل سداد ديونها والفوائد المترتبة عليها. إن

إدخال مثل هذه القاعدة إلى قيود الميزانية للقيمة الحالية لديون الحكومات هو بمثابة المراقبة للفوائض الأولية المستقبلية والتي بدورها ستحافظ على الملاءة المالية من أجل تعزيز ثقة الدائنين. عليه فإن تعريف قيد الميزانية سيكون على الشكل التالي :

إصدار سندات الدين = مدفوعات أسعار الفائدة - الميزان الأساسي - رسوم سك العملة حيث أن الرصيد الأساسي يمثل الفرق بين الإيرادات والمصروفات العامة بدون الفوائد بينما في الوقت ذاته فإن رسوم سك العملة يمثل الإيرادات الناتجة على إصدار العملة.

تحليل استدامة السياسة المالية

تعتبر مسألة الاستدامة في السياسة المالية من المواضيع الهامة في مناقشات السياسة الاقتصادية الحديثة، حيث أن أغلب هذه النقاشات تشدد على أن السياسة المالية المستدامة يجب أن تتجنب الإعسار والإفلاس الحكومي. فمن الناحية الواقعية هناك صعوبات حقيقية في إيجاد تعريف واقعي للاستدامة في السياسة المالية بالرغم من وجود توقعات اقتصادية واضحة. كما أن هناك مشكلة أخرى وهي عدم وجود إجماع في النظرية الاقتصادية لموضوع التقيد بشروط الاستدامة المالية. فتحليل الاستدامة المالية يستند إلى إطار توازني جزئي يهمل التفاعلات بين الميزانية والاقتصاد. كما أن هناك تحديات جديدة تنشأ خلال الاختبارات التجريبية ومنها التعريفات الإحصائية للمتغيرات التي يمكن أن تستخدم في تحليل الاستدامة المالية كاستخدام صافي الديون أو إجماليها وكذلك تعريفات العجز. أما من الناحية التجريبية فإن هناك مجموعتين من الأبحاث المستخدمة في مجال الاستدامة والتي عشر عليها في الدراسات الاقتصادية وهي دراسات قامت بتحليل الاستدامة للسياسة المالية السابقة في حين أن المجموعة الثانية تقوم بتحليل الاستدامة المالية المستقبلية. غير أنه من الواضح أن جميع هذه التحليلات تسعى إلى معرفة ما إذا كانت هناك حدود لتراكم الديون الحكومية. كما أنها تحاول أن تعطي إجابة واضحة للسؤال الذي يبحث عن مدى قدرة الحكومة على زيادة حجم عجزها وديونها ومدى خضوعها للقيود الزمنية المفروضة على ميزانيتها. على غرار الأفراد، إذا كانت السلطات المالية تخضع لمثل هذه القيود، ثم أنها ليست فعالة لتشغيل العجز الأولي دائم (باستثناء مدفوعات الفائدة). ومع ذلك، ما دام الدين العام لا ينمو بمعدل أكبر من معدل نمو الاقتصاد، مع ظروف معينة، قد يكون من الممكن لتشغيل عجز الموازنة الدائم (بما في ذلك مدفوعات الفائدة). وقد تم دعم فئتين من التحليل الاختبارية التجريبية للقضايا المتعلقة بموضوع الاستدامة المالية. حيث أن الفئة الأولى تبحث في الخصائص الإحصائية وحيد المتغير من الدين العام. أما الفئة الثانية من تحليلات الاستدامة فهي تبحث في خصائص التكامل المشترك بين الإنفاقات العامة والإيرادات العامة. وهذه الأخيرة لا تبحث في القيد الزمني للميزانية وإنما تبحث في الاستدامة العملية للميزانية تحت إطار التكامل المشترك.

إن تحليل الاستدامة المالية يقوم على تبني إطار التوازن الجزئي بسبب عدم وجود توافق في الآراء بشأن آثار المتغيرات الميزانية على الاقتصاد. حيث ان دؤمر سنة (١٩٤٤) كان الباحث الأول الذي استخدم إطار التوازن الجزئي في تحليله للاستدامة المالية، فهو يفترض أن كلا من معدل النمو وأسعار الفائدة دخيلة على السياسة المالية ونتيجة لذلك، فإن الأثر المحتمل لتراكم الديون الحكومية على أسعار الفائدة والنمو لا يؤخذ الاعتبار عند التحليل، فالتحليل يتجاوز قيد الميزانية الحكومي وتفسير ديناميكيات الدين العام بوصفها وظيفة من السياسة المالية (الإيرادات والنفقات الأولية ومدفوعات الفائدة على الدين العام).

في العادة، إن نتائج تحليلات الاستدامة للسياسة المالية ليست واضحة المعالم، خصوصاً في أساليب المقارنة، كما أن هناك الكثير من الاختلافات بين أهداف الحكومة ونقطة البدء. ومع ذلك، يقترح أن البلدان ذات الهياكل الاقتصادية والسياسة الضعيفة يجب عليها أن تبقي مستوى ديونها إلى الناتج المحلي الإجمالي عند أدنى مستوى ممكن لأن مستوى الديون العالية من شأنه أن يخفض عدد الدائنين، والعكس صحيح أيضاً بالنسبة للاقتصادات القوية. وقد لوحظ أن وجود حالة مستقرة في البيانات ليست مفيدة في فهم بحاجة إلى بنية نظام وآلية العمل كما أنها لا تعطي بيانات كافية لفهم أو التنبؤ هيكل المالية العامة. لذلك، تم إدخال حالة عدم اليقين في جميع النماذج لتحليل الاستدامة المالية من خلال تقديم عدد كبير من المتغيرات المختلفة ونماذج فعالة، والتي تنتج ديناميكية في النظام المالي والتي بدورها تساعد في تحليل عامل الاستدامة المالية بدقة.

المراجع

- capital mobility and crowding ,investment correlations–Saving". 2003. D ,Omar & .A ,Dar ,.S ,Amirkhalkhali .1149-1137 .pp .(6)20 .Vol .Economic Modelling . "Some further results :out
- Central Bank of Barbados . "Debt and fiscal sustainability in barbados" .2003 .K ,Greenidge & .X ,Archibald .28-519 .pp .(3)9 .Vol .Asian Economics .February ,Working Paper
- .pp .(2)23 .Vol .Journal of monetary economics . "Is public expenditure productive" .1989 .A .D ,Aschauer .200-177
- The case of :Intertemporal budget constraint and public debt sustainability" .1993 .U ,Cherubini & .A ,Baglioni .283-275 .pp .(2)25 .Vol .Applied Economics . "italy
- . "A review of methods with a view to emu :Assessing fiscal sustainability" .2000 .D ,Franco & .F ,Balassone .Available at SSRN 2109377
- and fiscal policy transmission channels in ,governance ,Growth" .2004 .C .N ,Kojo & .L .A ,Hillman ,.E ,Baldacci .549-517 .pp .(3)20 .Vol .European Journal of Political Economy . "income countries-low
- A :The how to of fiscal sustainability analysis" .2007 .S ,van Wijnbergen & ..K .M ,Budina ,.N .I ,Bandiera .4170 .World Bank Policy Research Working Paper No . "Budina .with n ,manual
- .pp .(6)82 .Vol .The Journal of Political Economy . "Are government bonds net wealth" .1974 .J ,Barro .1117-1095
- .pp .(3)4 .Vol .Journal of Monetary Economics . "Comment from an unreconstructed ricardian" .1978 .J ,Barro .581-569
- .54-37 .pp .3 .Vol .Journal of Economic Perspectives . "The ricardian approach to budget deficit" .1989 .J ,Barro .971-940 .pp .The Journal of Political Economy . "On the determination of the public debt" .1979 .J .R ,Barro
- Journal of . "Evidence from foreign exchange markets :The ricardian equivalence proposition" .1993 .E .S ,Beck .169-154 .pp .(2)12 .Vol .International Money and Finance

- .(3)113 ..Vol .the Quarterly Journal of economics ."The behavior of us public debt and deficits" .1998 .H ,Bohn .963-949 .pp
- .Oxford Review of Economic Policy ."u (m) Ten commandments for a fiscal rule in the e" .2003 .H .W ,Buiter .99-84 .pp .(1)19 .Vol
- Edward Elgar ."Theory and practice :Sustainable fiscal policy and economic stability" .2003 .P ,Burger .Publishing
- .mimeo ,World Bank ."Assessing new approaches to fiscal sustainability analysis" .2004 .C ,Burnside International , "Assessing fiscal sustainability in theory and practice" .2000 .R ,Hemming & .A .N ,Chalk .Monetary Fund
- Have budget deficits and money growth changes in interest rates and" .1991 .O .M ,Suliman & .F .A ,Darrat .82-69 .pp .2 .Vol .North American Review of Economics and Finance ." ?exchange rates in canada .Vol .The American Economic Review ."and the national income "burden of the debt "The" .1944 .D .E ,Domar .827-798 .pp .(4)34
- ."out and fiscal policy interdependence-direct crowding ,Useful government spending" .2003 .G ,Ganelli .103-87 .pp .(1)22 .Vol .Journal of international money and finance
- ."1986-1950 ,The case of india :Budgetary deficits and ricardian equivalence" .1996 .S ,Ghatak & .A ,Ghatak .282-267 .pp .(2)60 .Vol .Journal of Public Economics
- A framework for empirical :On the limitations of government borrowing" .1986 .M ,Flavin & .D .J ,Hamilton .819 -808 .pp .76 .Vol .American Economic Review ."testing
- .NY .New York .Norton.W.W .Economic policy and full employment" .1947 .H .A ,Hansen
- An application of ?s intertemporal budget constraint fulfilled in sweden'Is the government" .2002 .A ,J-Hatemi .439-433 .pp .(7)9 .Vol .Applied Economics Letters ."the kalman filter
- ."Evidence for the united states :Cointegration and government borrowing constraints" .1991 .A .A ,Haug .101-97 .pp .(1)9 .Vol .Economic Statistics & Journal of Business
- the optimal provision of & direct crowding out ,Keynesian multipliers" .1997 .E .J ,Lighthart & .J .B ,Heijdra .826-803 .pp .(4)19 .Vol .Journal of Macroeconomics ."public goods
- review of aplication and methodological -Sustainability assessments" .2003 .International Monetary Fund . "refinements
- .76-357 .pp .1 .Vol .Collected Works of Michal Kalecki ."Three ways to full employment" .1944 .M ,Kalecki .Macmillan:London , "interest and money ,The general theory of employment" .1936 .M .J ,Keynes International Monetary , "Assessing fiscal sustainability under uncertainty" .2003 .M .T ,Barnhill & .G ,Kopits .Fund
- .Hill-McGraw :New York , "Economics of employment" .1951 .P .A ,Lerner
- .Empirica ."The sustainability of portuguese fiscal policy from a historical perspective" .2006 .F .C ,Marinheiro .179-155 .pp .(3-2)33 .Vol
- .Sons & Dent .M.J :London ,Publicado en ."The principles of political economy and taxation" .1817 .D ,Ricardo In The Oxford University Institue of , "Its relation to full employment .Public finance" .1944 .E ,Schumacher .125-85 .pp .The economics of full employment .Statistics
- The Modern :New York , "An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations" .1776 .A ,Smith .Library
- .Vol .Economic Modelling ."Public and private investment in the united states and canada" .2002 .M .G ,Voss .664-641 .pp .(4)19
- .pp .(4)35 .Vol .IMF Staff Papers ."The sustainability and optimality of government debt" .1988 .H .H ,Zee .685-658